

الباب السابع

المزايا والحصانات القنصلية

المزايا والحصانات القنصلية

والاعفاءات لأعضاء البعثات القنصلية

Les Privilèges et les immunités consulaires, exemptions pour les membres des missions consulaires.



Consular privileges and immunities, exemptions for members of the consular missions.

لرئيس البعثة القنصلية الحق فى أن يرفع علم دولته على مسكنه وعلى دار القنصلية وأن يثبت شعار دولته على مدخلها ، وله أن يرفع هذا العلم أيضا على سيارته عند استعمالها فى أعماله الرسمية (يجب مراعاة العرف المتبع فى الدولة المضيفة عند ممارسة هذا الحق الأخير) .

تأمين السلطات المحلية لحرية اتصال البعثة القنصلية بحكومتها فى أعمالها الرسمية وكذا بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية لبلدها فى البلدان الأخرى واستعمال الحقايب الدبلوماسية أو القنصلية والرسائل الرمزية وارسال حاملى الحقايب بشرط أن لا تحتوى الا على المراسلات والوثائق الرسمية فقط ، ولكن لا يجوز للبعثة القنصلية أن تستخدم محطة ارسال واستقبال لاسلكية الا بموافقة الدولة المضيفة .

— لا يجوز حجز أو فتح الحقيقية القنصلية التى تحتوى على المراسلات والوثائق الرسمية ولكن لسلطات الدولة المضيفة — فى حالة الشك فى وجود أشياء غير المراسلات والوثائق الرسمية — أن تطلب فتح الحقيقية أمام مسئوليتها بشرط حضور مندوب عن سلطات الدولة الموفدة فان امتنعت عن ايفادها هذا المندوب جاز للدولة المضيفة اعادة الحقيقية الى مصدرها .

— حامل الحقيقية القنصلية لا يجوز أن يكون عرضة للحجز أو القبض ويجب أن يتمتع بالحرية الشخصية ولذلك فلا يجوز أن يكون من رعايا الدولة المضيفة أو من الأجانب الحاصلين على ترخيص بالاقامة الدائمة فى أراضيها الا بموافقتها .

— ينتهى سريان الحصانة على حامل الحقيقية بمجرد قيامه بتسليم الحقيقية الى المرسلة اليه .

— يجوز ارسال الحقيقية القنصلية عن طريق قبطان سفينة أو قائد طائرة تجارية ولكن لا يمكن اعتباره حامل حقيقة قنصلية ، ويمكن للبعثة القنصلية أن توفد أحد أعضائها ليتسلم الحقيقية منه .

حصانة مقر البعثة القنصلية ومتعلقاتها ومحفوظاتها واموالها :

تتمتع مباني البعثة القنصلية بالحرمة فلا يجوز لرجال السلطات المحلية دخولها الا بموافقة رئيس البعثة القنصلية أو بموافقة رئيس البعثة الدبلوماسية للدولة الموفدة ، الا في حالات حدوث حريق أو حادث قد يؤدي الى كارثة تستدعى اجراء وقائيا فوريا فيفترض في هذه الحالة أن لا يكون لدى رئيس البعثة مانع من الموافقة .

— لا يجوز الاستيلاء على مباني البعثة القنصلية أو مفروشاتها أو ممتلكاتها لأي غرض كان ، وفي حالة ما يكون نزع الملكية للنفع العام لا مناص منه فيجب اتخاذ كافة الاجراءات لعدم عرقلة أعمال البعثة ودفع التعويض الفوري المناسب .

— تعفى مباني البعثة القنصلية ومسكن رئيس البعثة القنصلية العامل — اذا كانت ملكا أو مؤجرة للدولة الموفدة أو لأي شخص يعمل لحسابها — من جميع الضرائب والرسوم مهما كانت اهلية أو بلدية أو محلية بشرط أن لا تكون مفروضة مقابل خدمات خاصة . ولا يطبق هذا الاعفاء من الضرائب والرسوم اذا كان تشريع الدولة المضيفة يفرضها على الشخص الذي تماقد مع الدولة الموفدة أو مع الشخص الذي يعمل لحسابها .

— تعفى الرسوم التي تحصلها البعثة القنصلية من كافة الضرائب والرسوم في الدولة المضيفة .

— لمحفوظات القنصلية ووثائقها وسجلاتها حرمة في كل وقت وحيثما وجدت .

الحصانة القضائية :

لا يجوز حبس الاعضاء القنصليين أو اخضاعهم لاي نوع من الاجراءات التي تحد من حريتهم الشخصية الا تنفيذًا لقرار قضائي نهائي أو في حالة جناية خطيرة وبعد صدور قرار من السلطة القضائية المختصة .

— على العضو القنصلي المثل أمام السلطات المختصة اذا ما بدأت اجراءات جنائية ضده ، ولكن يجب مباشرة هذه الاجراءات بالاحترام لشخصه وبأقل تأخير ممكن .

— فى حالة القبض على أحد أعضاء البعثة القنصلية أو حجزه أو اتخاذ إجراءات جنائية ضده يجب على السلطات المحلية إبلاغ رئيس البعثة القنصلية فوراً . أما إذا كان الإجراء قد اتخذ ضد رئيس البعثة نفسه فيجب على الدولة المضييفة أن تبلغ ذلك فوراً الى الدولة الموفدة بالطريق الدبلوماسى .

— يعفى أعضاء البعثة القنصلية من الخضوع لاختصاص السلطات القضائية أو الادارية بالدولة المضييفة فيما يتعلق بالأعمال التى يقومون بها لمباشرة أعمالهم القنصلية ، ولا يسرى هذا الاعفاء فى حالة الدعوى المدنية الناتجة عن عقد مبرم بمعرفة موظف قنصلى ولم يكن هذا التعاقد - صراحة أو ضمناً - بصفته وكيلًا عن الدولة التى أوفدته ، وكذا فى حالة الدعوى المدنية المرفوعة بواسطة طرف ثالث عن ضرر نتج عن حادث فى الدولة المضييفة سببته سفينة أو طائرة .

— لسلطات الدولة المضييفة أن تطلب من أعضاء البعثة القنصلية الحضور للدلاء بالشهادة أثناء سير الإجراءات القضائية أو الادارية ولا يجوز لهم أن يرفضوا تأديتها الا فيما يختص بوقائع تتعلق بمباشرتهم لأعمالهم ولا يلزمون بتقديم المكاتبات والمستندات الرسمية الخاصة بها ، ويجوز لهم الامتناع عن تأدية الشهادة بوصفهم خبراء فى القانون الوطنى لدولتهم ، ولا يجوز للدولة المضييفة أن تتخذ أى إجراء جبرى أو جزائى ان رفض العضو القنصلى أداء الشهادة . (جرى العرف الدولى على ألا يمتنع العضو القنصلى عن أداء الشهادة لا سيما أن كان فى أدائه لهذه الشهادة اظهار للعدالة فى قضية هامة ، فان امتنع فقد تلجأ الدولة المضييفة الى اعتباره شخصاً غير مرغوب فيه وتطلب منه مغادرة البلاد) .

ويمكن لسلطات الدولة المضييفة أن تحصل على الشهادة من العضو القنصلى فى مسكنه أو فى مقر البعثة القنصلية أو أن تقبل تقريراً كتابياً منه .

التنازل عن المزايا والحصانات :

يجوز للدولة الموفدة أن تتنازل عن أى من المزايا أو الحصانات المذكورة سابقاً بالنسبة لعضو البعثة الا فيما يختص بأدائه الشهادة عن وقائع تتعلق بمباشرة أعماله أو تقديم مكاتبات أو مستندات رسمية خاصة بتلك الأعمال ، ويجب أن يبلغ هذا التنازل كتابة الى الدولة المضييفة .

— إذا رفع عضو قنصلى دعوى فى موضوع يتمتع فيه بالحصانة القضائية بسبب قيامه بأداء أعماله الرسمية فلا يجوز له بعد ذلك أن يستند الى الحصانة القضائية بالنسبة لأى طلب مضاد يرتبط مباشرة بدعواه الاصلية .

— التنازل عن الحصانة القضائية فى الدعاوى المدنية والادارية لا يعنى التنازل عن الحصانة بالنسبة لاجراءات تنفيذ الأحكام التى يجب الحصول لها على تنازل خاص .

إعفاءات لأعضاء البعثات القنصلية :

يعفى أعضاء البعثة القنصلية وموظفوها وأعضاء أسرهم المقيمون معهم من كافة القيود التى تفرضها سلطات الدولة المضيئة بشأن تسجيل الأجانب وتراخيص الإقامة بشرط أن يكون موظف القنصلية موظفا دائما للدولة الموفدة ، وألا يكون موظفا يزاول مهنة خاصة بقصد الكسب فى الدولة المضيئة ، فإن كان كذلك فلا يسرى الإعفاء على أى فرد من أفراد أسرته .

— يعفى أعضاء البعثة القنصلية - بالنسبة للخدمات التى يؤدونها للدولة الموفدة - من أى التزامات خاصة بتصاريح العمل التى تفرضها الدولة المضيئة فيما يختص باستخدام الأيدى العاملة الأجنبية ، ويمتد الإعفاء كذلك الى الخدم التابعين لأعضاء البعثة القنصلية وموظفيها إذا كانوا لا يقومون بأية مهنة أخرى بقصد التكسب فى الدولة المضيئة .

— يعفى أعضاء البعثة القنصلية وموظفوها - بالنسبة للخدمات التى يقومون بها للدولة الموفدة ، وكذلك أعضاء أسرهم المقيمون معهم من أحكام قوانين التأمين الاجتماعى النافذة فى الدولة المضيئة ، ويسرى هذا الإعفاء على الخدم الخصوصيين لأعضاء البعثة بشرط أن لا يكونوا من رعايا الدولة المضيئة أو من الحاصلين على إقامة دائمة فيها ، وأن يكونوا خاضعين لاحكام قوانين التأمين الاجتماعى النافذة المفعول فى الدولة الموفدة أو فى أية دولة ثالثة ، ويجب على أعضاء البعثة القنصلية الذين يستخدمون أشخاصا لا يسرى عليهم الإعفاء المذكور سابقا أن يراعوا الالتزام الذى تفرضه أحكام التأمين الاجتماعى فى الدولة المضيئة على أصحاب الأعمال .

ولا يمنع الاعفاء المذكور انفا من الاشتراك الاختيارى فى نظام التأمين الاجتماعى للدولة المضيفة اذا كان تشريعها يسمح بذلك .

الاعفاء من الضرائب :

يعفى أعضاء البعثة القنصلية وموظفوها وأعضاء أسرهم الذين يعيشون معهم من كافة الضرائب والرسوم بأنواعها فيما عدا ما يلى :

— الضرائب غير المباشرة التى تتداخل فى أثمان السلع والخدمات .

— الضرائب والرسوم على العقارات الخاصة الكائنة بأرضى الدولة المضيفة مع مراعاة التشريع المحلى فيما يختص بالشخص الذى تعاقد مع الدولة الموفدة أو مع الشخص الذى يعمل لحسابها .

— ضرائب التركات والأيلولة والأرث ورسوم نقل الملكية التى تفرضها الدولة المضيفة .

— الضرائب والرسوم المفروضة على الدخل الخاص بما فى ذلك مكاسب رأس المال الناتجة عن الاستثمار فى الدولة المضيفة ، وكذا الضرائب على رأس المال المستثمر فى مشروعات تجارية أو مالية فى الدولة المضيفة .

— الرسوم القضائية ورسوم التسجيل والرهن والتمغة ، مع مراعاة التشريع المحلى المفروض على الشخص الذى تعاقد مع الدولة الموفدة أو مع الشخص الذى يعمل لحسابها .

— يعفى الخدم من الضرائب والرسوم على الأجور التى يتقاضونها مقابل خدماتهم .

— يجب على أعضاء البعثة القنصلية الذين يستخدمون أشخاصا تخضع أجورهم لضريبة الدخل فى الدولة المضيفة أن يحترموا الالتزامات التى تفرضها قوانين وأنظمة الدولة على أصحاب الأعمال فيما يختص بتحصيل ضريبة الدخل .

الإعفاء من الرسوم الجمركية والتفتيش الجمركي :

تعفى من كافة الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الإضافية ،
فيما عدا رسوم التخزين والنقل والخدمات ما يلي :

— الأدوات المخصصة للاستعمال الرسمي للبعثة القنصلية .

— الأدوات المخصصة للاستعمال الشخصي للعضو القنصلي وأفراد أسرته
الذين يعيشون معه بما في ذلك الأدوات المعدة لاقامته ، ولا يجوز أن
تتعدى المواد الاستهلاكية الكميات الضرورية للاستعمال المباشر
للأشخاص المعنيين .

— يتمتع الموظفون القنصليون بالمزايا والإعفاءات على متعلقاتهم الشخصية
التي يستوردونها لاستعمالهم الشخصي عند أول توطن .

— يعفى الأعضاء القنصليون وأفراد عائلاتهم الذين يعيشون معهم من
التفتيش الجمركي على امتعتهم الشخصية التي يصحبونها معهم
ولا يجوز إخضاعها للتفتيش إلا إذا قامت أسباب جدية للشك في
احتوائها على مواد محظور استيرادها أو تصديرها بمقتضى نظام الدولة
المضيفة أو لخضوعها لقوانين الحجر الصحي فيها ، ولا يجوز في هذه
الحالة إجراء التفتيش إلا بحضور العضو القنصلي أو صاحب الشأن
من عائلته .

— في حالة وفاة أحد أعضاء البعثة القنصلية أو أحد أفراد أسرته
الذين يعيشون معه تلتزم الدولة المضيفة بالترخيص بتصدير منقولات
المتوفى فيما عدا ما هو محظور تصديره وقت الوفاة وعدم تحصيل
رسوم أهلية أو محلية أو بلدية على التركة أو على نقل ملكية
المنقولات .

— يعفى أعضاء البعثة القنصلية وأفراد عائلاتهم الذين يعيشون معهم
من كافة الخدمات الشخصية والعامّة مهما كانت طبيعتها . وكذا من
الالتزامات العسكرية أو المساهمة في الجهود الحربية على أية صورة .

بداية ونهاية المزايا والحصانات القنصلية :

يتمتع عضو البعثة القنصلي بالمزايا والحصانات بمجرد دخوله أراضي
الدولة المضيفة في طريقه الى مقر عمله أو بمجرد أن يتسلم عمله بالبعثة

ان كان موجودا أصلا بأراضى الدولة المضيفة ، ويتمتع كذلك أفراد أسرته وخدمه الخصوصيين بنفس المزايا والحصانات من آخر تاريخ من التواريخ التالية :

١ - تاريخ تمتع العضو بالمزايا والحصانات .

٢ - تاريخ دخولهم أراضى الدولة المضيفة .

٣ - التاريخ الذى أصبحوا فيه أعضاء فى أسرة العضو أو من بين خدمه .

— ينتهى تمتع عضو البعثة القنصلية وأفراد أسرته وخدمه بالمزايا والحصانات عند انتهاء مهمته بمغادرته أراضى الدولة المضيفة أو عند انتهاء المدة المعقولة الممنوحة اليه لهذا الغرض ، أيهما أقرب ، ويستمر سريانها حتى فى حالة قيام نزاع مسلح ، أما أفراد أسرة عضو البعثة وخدمه فتنتهى مزاياهم وحصاناتهم بمجرد ما ينتهى أنتمائهم الى أسرة عضو البعثة القنصلية أو عند انتهاء مهلة محدودة معقولة لاتمام رحيلهم .

— يستمر سريان الحصانة القضائية بدون تحديد مدة بالنسبة للأعمال التى يقوم بها عضو البعثة أو موظف بها بصفته هذه .

— فى حالة وفاة عضو بعثة قنصلية ، يستمر أفراد أسرته الذين يقيمون معه فى التمتع بالمزايا والحصانات الممنوحة لهم حتى مغادرتهم أراضى الدولة المضيفة أو حتى تنتهى مدة معقولة تمكنهم من ذلك ، أيهما أقرب ، كما تسمح الدولة المضيفة فى حالة وفاة أحد أفراد البعثة القنصلية ولم يكن من رعاياها أو من الحاصلين فيها على اقامة دائمة (أو توفى أحد أفراد أسرته من أهل بيته) بسحب أموال المتوفى المنقولة ، باستثناء الأموال التى تكون قد تكسبها فى البلاد ويكون تصديرها محظورا وقت وفاته .

— لا يجوز أداء ضرائب تركات على الأموال المنقولة التى كانت موجودة فى الدولة المضيفة بسبب وجود المتوفى أو أحد أفراد أسرته فيها .

مبادئ عامة وهامة :

لا يعفى رؤساء البعثات القنصلية ومعاونوهم من الرسوم الجمركية الا اذا تقرر مبدأ المعاملة بالمثل بين الدولتين عن هذا الموضوع ، أما الأبواب المتعلقة بالبعثة القنصلية فانها تعفى من تلك الرسوم بشرط المعاملة بالمثل أيضا .

— يخضع القنصل العام أو القنصل ومعاونوه للقضاء الجنائي فيجوز القبض عليه ان ارتكب جريمة يعاقب عليها قانون الدولة المضيفة ويجوز أيضا حبسه ولكن الدولة المضيفة تلجأ عادة في مثل هذه الأحوال النادرة الى ابعاده لكي يحاكم فى بلده .

كما يخضع القنصل ومعاونوه للقضاء المدني ولا يجوز لسه أن يحتذى بدار القنصلية وحرمتها فان فعل ذلك سحبت منه براءة التنفيذ وطلب سحبه .

— ليس للقنصل أن يمتنع عن أداء الشهادة ان طلب لادائها ولكن ليس له أن يفضى بمعلومات يعرفها بحكم وظيفته لأن مثل تلك المعلومات هي ملك لحكومته ، وليس له أن يمتنع عن أداء الشهادة فيما يختص بالموضوعات التي يعرفها بصفته الشخصية ، وتقضى المعاهدات باعفاء القنصل من أداء الشهادة فى غير الموضوعات الجنائية .

مشابهة أعضاء السلك القنصلى بالسلك الدبلوماسى : (Assimilation)

تسير بعض الدول الكبرى على نظام فصل السلك القنصلى عن السلك الدبلوماسى بمعنى ان يتدرج الموظف القنصلى من أدنى درجات السلك القنصلى وهى درجة سكرتير قنصلية حتى يصل الى أعلى درجاته وهى وظيفة القنصل العام ، كما يتدرج الموظف الدبلوماسى من أدنى درجات السلك الدبلوماسى وهى درجة الملحق الى أن يصل الى درجة وزير مفوض ثم سفير .

على أن الكثير من الدول الكبرى والغالبية العظمى من دول العالم الثالث قد دمجت السلكين وجعلت الخدمة فيهما واحدة بمعنى أن ينتقل الموظف من العمل بسفارة الى العمل بقنصلية أو العكس ، ووضعت مشابهة بين درجات السلكين Assimilation ، وهذه المشابهة بصفة عامة على النحو التالى طبقا للالاقاب المتعارف عليها :

السلك الدبلوماسى

مناصب

سكرتير ثالث وسكرتير ثان

سكرتير أول

مستشار (أول أو ثان)

وزير مفوض

السلك القنصلى

سكرتير قنصلية

نائب قنصل أو مساعد قنصل

قنصل أو مساعد قنصل عام

قنصل عام (درجة ثانية)

قنصل عام (درجة أولى)

ويظل الموظف مرتبطا بلقبه فى السلك الدبلوماسى ان عاد للخدمة فى ديوان وزارة خارجيته ، ولا يحمل اللقب القنصلى الا اذا عين للعمل بقنصلية خارج بلاده .

